

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٣/١٥٨

التمييز :-

وكيلاه المحاميان

التمييز ضده :- الحق العام .

بتاريخ بتاريخ ٢٠١٣/١/٧ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣١ في القضية رقم (٢٠١١/١٥٢٦)
المتضمن إدانته بجناية الشروع التام بالقتل ووضع بالاشتغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس
سنوات والرسوم .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً، ونقض القرار المطعون فيه وإعلان عدم
مسؤوليته عن جرم الشروع التام بالقتل القصد وتعديل الوصف الجرمي ليصبح جنحة
الإيذاء المقصود لأسباب تتلخص بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى باعتبار أن الفعل الذي قام به التمييز هو الشروع
التام بالقتل القصد باعتبار أن النية الجرمية للتمييز اتجهت نحو القتل .

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتكليف الدعوى على أنها شروع تام بالقتل دون أن
تفسر وقائع هذه القضية تفسيراً واقعياً إذ كان عمدتها في هذا التكليف على شهادة
الطبيب الشرعي الذي ناقض نفسه في شهادته .

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتكليف الجرم على أنه شروع تام بالقتل القصد، في حين كان الأولى بها تكليفه على أنه جنحة الإيذاء، وذلك من ظروف أحاطت بوقوع الحادث.

٤- إن المميز شاب في مقتبل العمر ويعيل أسرة كبيرة لا معيل لها بعد الله إلا هو وأن العقوبة شديدة لا تتناسب مع طبيعة الفعل .

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وبكتابه رقم (٢٠١٢/١٠١٩) رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف هذه القضية إلى محكمتنا سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها بحق المتهم المميز جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١١/٩٧٧) تاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ قد أحالت كل من :-

١- المتهم .

٢- الظنين/

ليحاكما لدى تلك المحكمة عن :-

١- جنحة الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم

٢- جنحة الإيذاء وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهم والظنين

٣- جنحة حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات بالنسبة للمتهم

٤- جنحة الذم والقذح والتحقير وفقاً للمواد (٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠) عقوبات بالنسبة للمتهم

نظرت محكمة الجنايات الكبرى القضية، وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت حكمها رقم (٢٠١١/١٥٢٦) تاريخ ٢٠١٢/٥/٣١ وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

إنه وفي مساء يوم ٢٠١١/٩/١ كان المجني عليه المشتكي () يتواجد مع صديقه المجني عليه الآخر المشتكي () في منطقة الشميساني بالقرب من إشارات البنك العربي وكان الأخير يقوم بقيادة المركبة وإلى جانبه المشتكي وفي هذه الأثناء اضطر المشتكي () إلى إطلاق زامور التنبيه من أجل لفت نظر سائق السيارة التي كانت أمامه لفتح الطريق حيث صادف أن المتهم () هو الذي كان يقودها وإلى جانبه الظنين () وبرفقتها شخص لم يعرف عنه أي تفاصيل وحينذاك قام المتهم () بشتم المشتكي () بألفاظ بذيئة قائلاً له (كس أمك ابن شرموطة) ولم يكتف بذلك بل ترجل من سيارته وبرفقتة الظنين (نديم) يرافقهما الشخص الثالث وقام المتهم () بفتح موسى كباس نوع (قرن غزال) كان بحوزته ثم أقدم على ضرب المجني عليه () بوساطة الموسى حيث أصابه في يده اليسرى ورجله اليسرى أما بالنسبة إلى الظنين () والشخص الثالث مجهول الهوية فقد قاما بمهاجمة المشتكي () وأدما على الاعتداء عليه بالضرب وفي هذه الأثناء تخلص الأخير من الظنين () والشخص الثالث وتوجه نحو صديقه المشتكي () بهدف حمايته إلا أن المتهم () أقدم على ضرب المشتكي () بوساطة () الأداة الحادة (الموسى) في مناطق مختلفة منها ضربه في منطقة الصدر الأمر الذي أدى إلى إصابته بجرح غائر في الجهة اليسرى من الصدر وجرح قطعي على الذراع وكذلك فقد أقدم الظنين () والشخص الثالث مجهول الهوية على ضرب المشتكي ()

ثم لاذ المتهم والظنين والشخص الثالث بالفرار وجرى نقل المشتكيين إلى مستشفى الجامعة الأردنية وأجريت لهما الإسعافات اللازمة حيث اتضح للأطباء بأن الجرح الغائر الذي أصيب به المشتكي (ب) في الجهة اليسرى من الصدر شكل خطورة على حياته وتسبب باسترواح هوائي (تجمع هوائي في منطقة الصدر) بحيث اضطر الأطباء ومن أجل إخراج الهواء إلى وضع أنبوب صدري داخل الصدر لمدة أربعة أيام والإبقاء على المشتكي () في قسم العناية الحثيثة من أجل تخليصه من التجمع الهوائي الذي كان يشكل خطراً على حياته حيث استقرت حالته في نهاية المطاف واحتصل على تقرير طبي قطعي خلاصته مدة تعطيل (أسبوع) .

أما بالنسبة إلى المشتكي الثاني () الذي أصيب بجروح قطعية في الرجل اليسرى واليد اليسرى من جراء ضربه بالموسى من قبل المتهم كما وأصيب بندوب ورضوض في منطقة الظهر وفي الكتف الأيسر من جراء ضربه والاعتداء عليه من قبل الظنين () والشخص الثالث مجهول الهوية فقد أجريت له الإسعافات اللازمة واحتصل على تقرير قطعي خلاصته مدة تعطيل ثلاثة أيام .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قنعت بها، حيث توصلت إلى أن الأفعال التي قارفها المتهم () حينما قام بطعن المشتكي (ب) بوساطة أداة حادة وقاتلة بطبيعتها (موسى كباس) في منطقة الصدر الأمر الذي أدى إلى إدخاله في قسم العناية المركزة بعد أن أصبح يعاني من تجمع هوائي في الصدر حيث ثبت بأن هذه الإصابة شكلت خطورة على حياته ذلك أن دخول كمية من الهواء إلى تجويف الصدر يؤدي إلى انكماش الرئة مما قد يؤدي بحياة المصاب إذا لم تتخذ الإجراءات والتدابير الطبية اللازمة حسبما أفاد شاهد النيابة الطبيب الشرعي نقول بأن هذه الأفعال جميعها تدل دلالة قاطعة على توجه نية المتهم لإزهاق روح المجني عليه المشتكي ()

سيما وأنه استخدم أداة خطيرة وقاتلة بطبيعتها (موسى كباس) وان إصابة الأخير كانت خطيرة لولا أن أنقذته العناية الإلهية ثم التداخل الجراحي والطبي وبخلاف ذلك كان من

الممكن أن تؤدي بحياته الأمر الذي يقتضي تجريم المتهم بجناية الشروع التام بالقتل القصد خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات .

وكذلك فإن قيام المتهم (والظنين بضرب المشتكي) على أماكن متعددة في جسده بحيث أدى هذا الاعتداء إلى إصابته برضوض في الظهر وجرح قطعي في الذراع الأيسر حسبما هو ثابت في التقرير الطبي القطعي المبرز (ن/٢) إنما يشكل جرم الإيذاء المقصود بالاشتراك بحدود المادتين (٣٣٤) و(٧٦) من قانون العقوبات وكذلك فإن قيام المتهم (والظنين بضرب المشتكي) على أماكن مختلفة من جسده الأمر الذي أدى إلى إصابته بجروح في رجله حسبما هو ثابت في التقرير الطبي القطعي الصادر بحقه يشكل جرم الإيذاء المقصود بالاشتراك بحدود المادتين (٣٣٤) و(٧٦) عقوبات.

وكذلك فإن قيام المتهم حمزة بحمل وحياسة أداة حادة (موسى كباس) يشكل جرم حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لنص المادة (١٥٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١٥٥) من القانون ذاته.

أما بالنسبة إلى جرم الذم والقذح والتحقيق المنسوب للمتهم (فإن تحريك دعوى الحق العام فيما يتعلق بهذا الجرم لم يقتض بتقديم ادعاء بالحق الشخصي من قبل المتضرر وحيث إن المادة (٣٦٤) من قانون العقوبات جعلت دعوى الحق العام في جرائم الذم والقذح والتحقيق موقوفة على تقديم ادعاء بالحق الشخصي من قبل المتضرر وحيث لم يتقدم كلا المشتكين بإدعاء بالحق الشخصي فإن مقتضى نص القانون يستدعي وقف الملاحقة عن هذا الجرم .

وقضت بما يلي :-

أولاً :- عملاً بأحكام المادة (٣٦٤) من قانون العقوبات وقف ملاحقة المتهم (عن جرم الذم والقذح والتحقيق لعدم تقديم ادعاء بالحق الشخصي .

ثانياً :- وعملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم (بجرم حمل وحياسة أداة حادة بحدود المادة (١٥٦) عقوبات وبدلالة المادة (١٥٥) من القانون ذاته والحكم عليه تبعاً لذلك بالحبس

شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط محسوبة له مدة التوقيف .

ثالثاً :- عملاً بنص المادة ٢/٣٣٤ عقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم () والظنين () فيما يتعلق بجرم الإيذاء المقصود الواقع على المشتكي () لكون الأخير قام بإسقاط حقه الشخصي ولكون مدة التعطيل دون العشرة أيام وتكليف المشتكي () بدفع رسم الإسقاط .

رابعاً :- عملاً بنص المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم () والظنين () بجرم الإيذاء بحدود المادة ١/٣٣٤ والحكم على كل واحد منهما تبعاً لذلك بالحبس ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف وذلك عن جرم الإيذاء الواقع على المشتكي () .

خامساً :- عملاً بنص المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم () بجناية الشروع التام بالقتل القصد بحدود المادتين (٣٢٦) و (٧٠) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي : -
أولاً :- عملاً بأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات وضع المجرم () بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

ونظراً لقيام المشتكي بإسقاط حقه الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً من أسباب التخفيف التقديرية، وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات فتقرر محكمتنا تخفيض العقوبة بحق المجرم ()

إلى النصف لتصبح العقوبة بحقه هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ثانياً :- عملاً بنص المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم () لتصبح العقوبة هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرتضِ المتهم المحكوم عليه القرار قطع فيه بهذا التمييز.

وعن أسباب التمييز جميعها، والدائرة حول الطعن في وزن البينات والنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع يتبين :-
- من حيث الواقعة الجرمية:-

فإن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستندة إلى بينات قانونية ثابتة في الدعوى، وقد قامت محكمة الجنايات الكبرى باستعراض هذه البينات ومناقشتها مناقشة وافية وسليمة واقتطعت فقرات منها ضمنيتها قرارها وهي التي عولت عليها في تكوين قناعتها وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وخصوصاً شهادة المجني عليه/ والشاهد ، وإفادة المتهم/ المميز الشرطية وكذلك الطبيب الشرعي الدكتور وقد بين أن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه ، شكلت خطورة على حياته .

ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع تقرر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية.

- من حيث التطبيق القانوني :-

فإن إقدام المتهم الطاعن ، وعلى إثر قيام المشتكى بإطلاق زامور التنبيه أثناء قيادته للسيارة وبرفقته المشتكى المجني عليه ي من

أجل لفت نظر المتهم الذي يقود سيارته، بالسب على المشتكي وقيام المتهم بالنزول من سيارته مع الظنين الآخر وشخص ثالث لم يتوصل التحقيق لمعرفته، وكان بحوزة المتهم موسى كباس نوع (قرن غزال) وعلى الفور قام بطعن المشتكي على يده وعلى رجله وقيام من معه بضرب المجني عليه وإقدام المتهم/ على طعن المجني عليه

بالموسى الذي يحمله في مناطق مختلفة من جسمه منها طعنة في منطقة الصدر، الأمر الذي أدى إلى إصابة المجني عليه بجرح غائر في الجهة اليسرى من الصدر وجرح قطعي في الذراع، وأدى ذلك إلى إدخاله في قسم العناية المركزة، وإن هذه الإصابة شكلت خطورة على حياته إذ أن دخول كمية من الهواء إلى تجويف الصدر يؤدي إلى انكماش الرئة مما قد يؤدي بحياة المصاب، إذا لم تتم المعالجة الطبية اللازمة، وإن هذه الأفعال التي أقدم عليها المتهم/ الطاعن تدل دلالة قاطعة على توجه نية المتهم لإزهاق روح المجني عليه وذلك بالنظر إلى طبيعة الأداة المستعملة / موسى كباس وهي أداة قاتلة بطبيعتها، وأن الإصابة التي تعرض إليها المجني عليه شكلت خطورة على حياته بالنظر إلى موقع الإصابة/ الصدر الجهة اليسرى، وكان من الممكن أن تؤدي بحياته لولا العناية الإلهية والتدخل الجراحي والطبي، وإن تلك الأفعال والحالة هذه تشكل كافة عناصر وأركان جناية الشروع بالقتل القصد طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات .

وحيث انتهت محكمة الجنايات الكبرى إلى ذلك فتكون قد أصابت صحيح القانون والواقع في الدعوى ونقرها على ما توصلت إليه .

- من حيث العقوبة :-

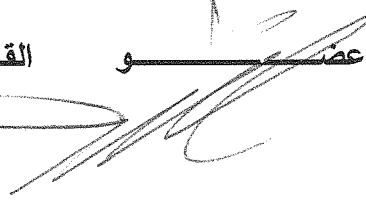
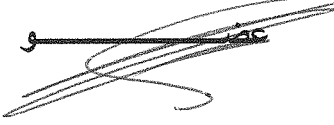
فإن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى على المتهم الطاعن تقع ضمن الحد القانوني للجناية التي جرم بها، وبذلك يكون القرار المطعون فيه موافقاً للقانون من هذه الناحية. وعليه تكون هذه الأسباب غير واردة على القرار المطعون فيه ويتعين ردها.

- وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون :-

فإن في ردنا على أسباب التمييز المقدم من المميز ما يكفي للرد على ذلك ونكتفي بالإحالة إليه تحاشياً للتكرار .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠/٥/٢٠١٣ م.

عضو	و	عضو	القاضي المترئس
			
عضو	و	عضو	
			

رئيس الديوان

دقيق / أ. ك

lawpedia.jo